المبادلات التجارية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة (1987–2021)

Foreign trade exchanges and their impact on economic growth in Algeria Standard study during the period(1987-2021)

شراك اسماء*

مخبر النقود والمؤسسات المالية في دول المغرب العربي

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

asmae.cherrak@univ-tlemcen.dz

فتان الطيب

مخبر النقود والمؤسسات المالية في دول المغرب العربي

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

fettane26@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/10/05 تاريخ القبول: 2024/01/07 تاريخ النشر: 2024/01/23

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى قياس أثر المبادلات التجارية الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال سلاسل زمنية تغطي الفترة (1987_2021) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. حيث تم فحص طبيعة العلاقة التوازنية بين كل من المبادلات التجارية الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي، مع الاعتماد على متغيرات أخرى متمثلة في كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل التضخم، واجمالي تكوين راس المال المادي. وقد خلصت الدراسة الى معنوية التأثير الإيجابي للمبادلات التجارية الخارجية على النمو الاقتصادي في كل من المدى الطويل والقصير.

الكلمات المفتاحية: مبادلات تجارية، نمو اقتصادي، تجارة خارجية، نموذج ARDL، الجزائر.

Abstract

This research paper aims to measure the impact of foreign trade exchanges on economic growth in Algeria using time series covering the period (1987-2021) based on the autoregressive distributed time gap model (ARDL). where the nature of the equilibrium relationship between both foreign trade exchanges and economic growth rates was examined, with Relying on other variables, including the real effective exchange rate, the inflation rate, and total physical capital formation. The study concluded a significant positive impact of foreign trade exchanges on economic growth in both the long and short term.

Key Words: trade exchanges, economic growth, Foreign Trade, ARDL model, Algeria.

JEL Classification : F14; F43; C5.

* مرسل المقال: شراك اسماء (cherrakasmae2@gmail.com)

المقدمة:

تلعب المبادلات التجارية الخارجية دورا محوريًا في تشكيل المشهد الاقتصادي للدول في جميع أنحاء العالم. في عالم مترابط، حيث تتدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بسلاسة عبر الحدود، تعمل التجارة الخارجية بمثابة حجر الزاوية للنمو الاقتصادي والتنمية. إن ديناميكيات المبادلات التجارية الخارجية معقدة، حيث تتضمن استيراد وتصدير السلع والخدمات بين الدول، مدفوعة بمبادئ الميزة النسبية، والتخصص، ومتطلبات السوق. علاوة على ذلك، تعمل المبادلات التجارية الخارجية على تحفيز الاستثمارات في البنية التحتية والتكنولوجيا، ورأس المال البشري، مما يعزز الاقتصاد ليصبح أكثر تنافسية وتنوعا. ومن خلال المشاركة في التجارة العالمية، تستطيع الدول الاستفادة من مواردها وخبراتها الفريدة، وبالتالي تعزيز التخصص الاقتصادي وتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة. ولا تؤدي هذه العملية إلى تعزيز الإنتاجية فحسب، بل تعمل أيضًا على رفع مستوى المعيشة لدى المواطنين. إن العلاقة بين المبادلات التجارية الخارجية والنمو الاقتصادي هي علاقة تكافلية، مما يخلق بيئة متبادلة المنفعة للدول المشاركة. ويعتبر النمو الاقتصادي من بين الاهداف الرئيسية التي تسعى خلفها الدول، حيث أصبح يعتمد بمفهومه الحديث بالدرجة الاولى على الدور المتزايد للتجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات، ويتأثر هذا الاخير بشكل كبير بمدى التفاعل بين الدول وكيفية تبادل السلع والخدمات ورأس المال بينها، علاوة على ذلك، يمكن للدول التي تعمل على توسيع نطاق مبادلاتها التجارية الخارجية وكذا تطوير صادراتها وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تحقق نموا اقتصاديا عاليا. والجزائر كباقي دول العالم تسعى الى الاندماج في النظام التجاري العالمي، حيث تعمل على توسيع نطاق تجارتها الخارجية والتعاون مع باقي الدول في الإقليم وخارجه بما يمكنها من تعزيز معدل نمو اقتصادها الوطني. في المقابل تجد الجزائر نفسها امام صراع اقتصادي وتجاري نظرا لكون التجارة الخارجية تتميز بالمكانة الغالبة التي يحتلها قطاع المحروقات في الصادرات، حيث ان اي تقلب في اسعار النفط العالمية سيكون له تأثير على حركة التبادل التجاري، هذا ما يفرض على الجزائر بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه لا سيما فيما يتعلق بالصادرات غير الهيدروكربونية والتي تظل هامشية، خاصة وان الاقتصاد الجزائري ينفتح حاليا على الاقتصاد العالمي وبالتالي على منافسة دولية. مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما أثر المبادلات التجارية الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضية الدراسة: كإجابة أولية على الإشكالية قمنا بصياغة الفرضية التالية: للمبادلات التجارية الخارجية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

اهداف الدراسة: تعد التجارة الدولية احدى وسائل تكامل اقتصادات الدول، حيث تلعب دورا مهما وإيجابيا في عملية التصنيع والنمو الاقتصادي، وعليه فان هذه الورقة البحثية تهدف الى دراسة أثر المبادلات التجارية على النمو الاقتصادي الجزائري مع توضيح العلاقة التبادلية بين تطور النشاط التجاري الخارجي والنمو.

منهجية البحث: من اجل الإجابة على الإشكالية وتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وعلى المنهج الكمي (القياسي) في الجانب التطبيقي باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الدراسات السابقة:

لقد أجريت العديد من الدراسات كمحاولة لإظهار أهمية التجارة وتأثير المبادلات الدولية على النمو الاقتصادي من خلال دراسة أثر وعلاقة كل من الصادرات والواردات مع النمو الاقتصادي، وقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية نذكر منها:

-دراسة (Badru Fuad Akanni , 2022)خلال الفترة (1990-2019) حول تأثير التجارة على النمو الاقتصادي في نيجيريا من خلال تأثير بعض المتغيرات المرتبطة بالتجارة الخارجية (مثل الصادرات وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر والاستيراد) على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL، وقد أظهرت النتائج أن كل من الصادرات وسعر الصرف والواردات ترتبط بشكل إيجابي بإجمالي الناتج المحلي. وبالتالي فان هذه الدراسة تدعم الاقتراح القائل بأن الميزان التجاري له علاقة قوية مباشرة بالنمو الاقتصادي.

-دراسة (Khalid Usman, 2022)حول العلاقة بين الواردات و النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (2000 – 2021) باستخدام سببية Granger و تقدير نموذج VAR. اشارت النتائج الى أن معدل نمو الواردات يؤثر سلبًا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، في حين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي له تأثير أكثر تعقيدًا على الواردات ، حيث تظهر زيادة أولية تليها علاقة سلبية، وقد اوصى الباحث بضرورة تبني الصين لسياسات اقتصادية مناسبة تعمل على تعزيز الصادرات واستبدال السلع المستوردة بالإنتاج المحلي.

-دراسة (Radha Raghuramapatruni, 2020)خلال الفترة (1991-2017) حول تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الهند باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). اعتمد الباحث على مؤشر الانفتاح التجاري لتحليل التكامل المتزايد للتجارة الخارجية للهند مع العالم الخارجي، وقد خلصت النتائج الى وجود علاقة إيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، كما ان تقديرات العلاقة طويلة المدى تظهر علاقة إيجابية وهامة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الهند.

-دراسة (Shene Mohammad Kamaran Abdulla, 2019)حول العلاقة السببية بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (1980-2017). حيث استخدم الباحث اختبار السببية ل Granger والتكامل المشترك ل JOHANSEN لمعرفة الارتباط طويل المدى بين المتغيرات. خلصت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات لها ارتباط طويل المدى، اي أن النمو الاقتصادي في العراق يتحرك بالتزامن مع الصادرات والواردات. كما تظهر نتيجة اختبار Granger أن الصادرات والواردات لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

-دراسة (Lemtaouch Latifa , 2018)التي تهدف الى اختبار فرضية النمو المبنية على التصدير في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) بالاعتماد على منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وقد خلصت النتائج الى صلاحية فرضية النمو المبني على التصدير في الجزائر في كل من المدى الطويل والقصير.

-دراسة (محمد جلولي، 2021)خلال الفترة (1990-2018) والتي تهدف الى تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا بالاعتماد على نماذج البانل والتكامل المشترك، وقد خلصت الدراسة الى وجود

أثر إيجابي معنوي لكل من الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي، إضافة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة في هذه الدول.

–دراسة (حسام الدين، 2021) حول أثر المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لخمسة عشر دولة عربية خلال الفترة (1990 -2020) ،بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع المتعلق بمعطيات البانل (ARDIL PANAL)، و قد خلصت الدراسة الى ان المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثران على النمو الاقتصادي للدول العربية المستهدفة في الدراسة على المدى القصير، اما على المدى الطويل فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين المبادلات التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات هذه الدول.

–دراسة (ناصر الدين قريبي، 2020) التي تهدف الى دراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، بالاعتماد على تقنية نماذج اشعة تصحيح الخطأ (VECM)، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين كل من الصادرات والواردات مع الناتج المحلي الإجمالي أي وجود علاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

I. لمحة عن بعض المفاهيم:

تعد المبادلات التجارية الخارجية بمثابة حجر الزاوية في الاقتصاد العالمي، حيث تربط الدول والثقافات من خلال تبادل السلع والخدمات عبر الحدود الدولية، وتشكل هذه الشبكة المعقدة من المعاملات شريان الحياة للاقتصادات في جميع أنحاء العالم، مما يعزز النمو الاقتصادي، ويدفع الابتكار، ويخلق فرص العمل.

تتضمن المبادلات التجارية الخارجية في جوهرها استيراد وتصدير المنتجات والخدمات بين البلدان، مما يؤدي إلى تفاعل معقد بين العرض والطلب على نطاق عالمي.

1. التجارة الخارجية:

يمكن تعريف التجارة الخارجية على انها " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من العناصر الإنتاجية المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل" (حمدي، 1996، صفحة 18).

كما عرفت أيضا على انها" فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية"، وتتضمن الصفقات الاقتصادية كل من تبادل السلع المادية، تبادل الخدمات، تبادل النقود (رؤوس الأموال)، وتبادل عنصر العمل (موسى، 2001، صفحة 13).

تكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- تفتح التجارة الخارجية الأبواب أمام المنتجين لبيع منتجاتهم وخدماتهم في أسواق جديدة، مما يزيد من إمكانية تحقيق الأرباح.
- تسهم في زيادة الناتج المحلي للدول وتعزز من نمو الاقتصاد الوطني.

- يشجع التبادل الدولي على التنافسية، ويحفز الشركات على الابتكار وتطوير منتجاتها لتلبية احتياجات العملاء العالمية.
- الشركات المشاركة في التجارة الخارجية تحتاج إلى المزيد من العمالة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.
- يمكن للتجارة الخارجية ان تحسن من مستوى المعيشة للأفراد من خلال زيادة الدخل وتوسيع فرص العمل.
- تسمح التجارة الخارجية بتوفير مجموعة متنوعة من السلع والخدمات للمستهلكين في جميع أنحاء العالم، سواء كان ذلك عبر واردات مواد خام أو منتجات جاهزة للاستهلاك.
- تعمل التجارة الخارجية على تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول، مما يعزز من التفاعلات الاقتصادية والسياسية بينها.

2. النمو الاقتصادي:

ان النمو الاقتصادي هو مفهوم أساسي في مجال الاقتصاد ويمثل " الزيادة المحققة في انتاج البلد على المدى الطويل" (جلال ، 2014، صفحة 2)، ويقيس " التغير في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي او الدخل خلال فترة زمنية محددة" (حواس، 2021، صفحة 25).

كما يقصد به " حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي او الدخل القومي الحقيقي بما يضمن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على ان تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية وان تتسم بصفة الاستمرارية" (محمد عبد العزيز، 2008، صفحة 80).

يشير النمو الاقتصادي في جوهره إلى توسع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، والتي تقاس غالبًا من خلال الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الذي يحسب القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود البلد، وهذا النمو مدفوع بالعديد من العوامل، بما في ذلك الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري، والابتكارات التكنولوجية، وكذا التحسينات في البنية التحتية والسياسات الحكومية المواتية.

ويعد النمو الاقتصادي بمثابة مؤشر حاسم للصحة الاقتصادية الشاملة للدولة والتنمية، مما يؤثر على جوانب مختلفة من المجتمع، بما في ذلك مستويات المعيشة وفرص العمل والتقدم التكنولوجي.

II. تحليل تطور حصيلة المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر:

يعد قطاع التجارة الخارجية من اهم القطاعات الاستراتيجية في اقتصاد أي دولة، لذا سنحاول عرض تطور حصيلة المبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة (1987-2021) وتحليلها، وكذا تطور الميزان التجاري الجزائري.

الشكل (01): تطور حصيلة المبادلات التجارية الجزائرية للفترة (1987-2021)

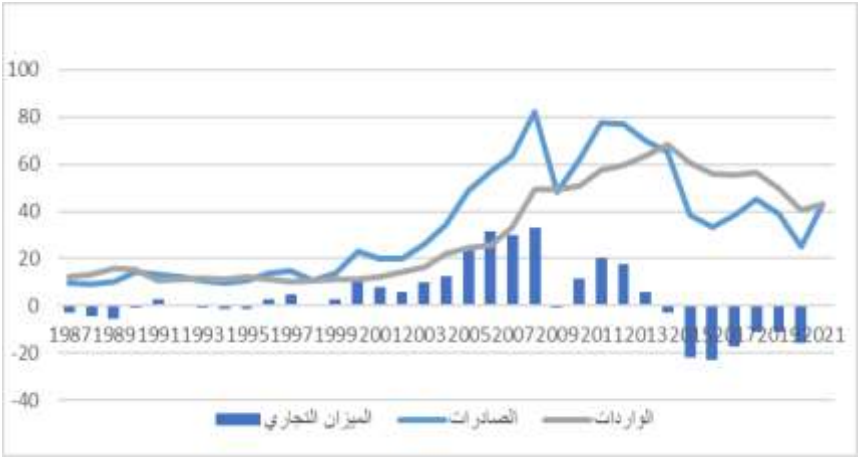

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

شهدت البلاد خلال الفترة 1987-2021 تغيرات كبيرة في المشهد الاقتصادي والسياسي، مما أثر على تطور المبادلات التجارية:

في الجزء الأول من الفترة (1987-2000)، تأثرت عائدات صادرات البلاد إلى حد كبير بتقلبات أسعار النفط خلال هذه الفترة كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، حيث عرفت الصادرات انخفاضا سنة 1998 قدر بـ 10.21 مليار دولار بعد الارتفاع الذي شهدته قبل ذلك، ويعود ذلك الى التدهور الكبير في أسعار النفط التي وصلت إلى12.94دولار للبرميل الواحد بعدما كانت 19.94 دولار للبرميل سنة 1997 (ايات الله، 2011)، كما نلاحظ من خلال الشكل انه في الفترة (2000 - 2014)، نمت التجارة الخارجية الجزائرية بشكل ملحوظ نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز، زادت صادرات وواردات الدولة خلال هذه الفترة وظل الميزان التجاري إيجابيا، حيث سجلت اعلى قيمة للصادرات خلال فترة الدراسة سنة 2008 ب79.30 مليار دولار و يرجع ذلك الى ارتفاع اسعار البترول الى أرقام قياسية، بالإضافة إلى الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في قطاع التجارة الخارجية من بينها إلغاء احتكار الدولة للنشاط التجاري، وهو ما أعطى نوعا ما صلاحيات للمصدرين المحليين من اجل ممارسة نشاطاتهم بأكثر حرية مما سبق (حمزة علي، 2014، صفحة 14).

لكن تراجع أسعار النفط والغاز بعد 2014 كان له أثر واضح على التجارة الخارجية للجزائر، وهذا ما أدى إلى تراجع الصادرات والواردات وتراجع الميزان التجاري في السنوات الاخيرة، حيث تأثرت المبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2021 بانخفاض أسعار النفط العالمية، بالإضافة الى جائحة كورونا التي كانت لها تأثير كبير على التجارة العالمية، انخفضت الصادرات من 60,13 مليار دولار في عام 2014 إلى 38,60 مليار دولار في عام 2021. وفي الوقت نفسه انخفضت الواردات من 59,67 مليار دولار في عام 2014 إلى 37,46 مليار دولار في عام 2021.كان لهذا الانخفاض في أسعار المحروقات تأثير كبير على اقتصاد الجزائر، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع الإيرادات الحكومية. لكن على الرغم من ذلك فقد أظهرت الصادرات غير النفطية للبلاد

بعض علامات النمو لا سيما في قطاعي الزراعة والتصنيع، حيث شهد الاقتصادي الجزائري سنة 2021 انتعاشا كبيرا بعد الكساد الذي أعقب جائحة كورونا وبدا بالتعافي مع انتعاش انتاج الهيدروكربونات وأسعارها، حيث بلغت صادرات المحروقات 34,058 مليار دولار امريكي، اما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد سجلت الجزائر ارتفاعا قدرت ب 4,500 مليار دولار امريكي. وفيما يخص الواردات فقد عرفت ارتفاعا قدر ب 37,464 مليار دولار امريكي مقارنة بعام 2020، كما حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 1,094 مليار دولار امريكي ويعود هذا التحسن في رصيد الميزان التجاري الى الانتعاش في أسعار المحروقات.

III. تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

الشكل (02): نمو اجمالي الناتج المحلي في الجزائر(%سنويا) خلال الفترة (1987–2021)

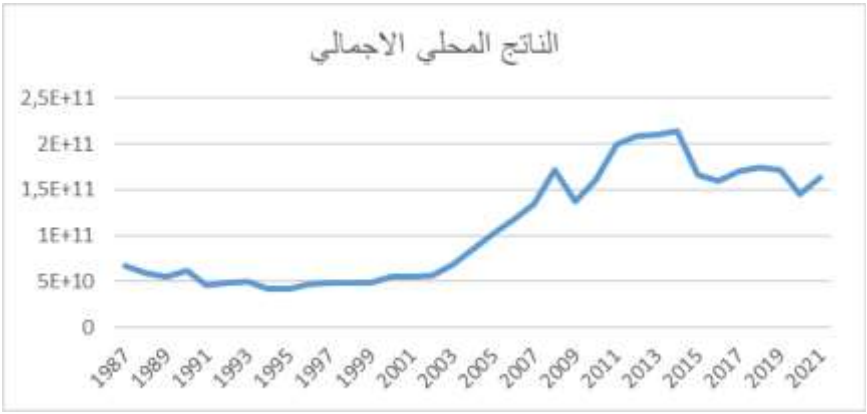

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ان النمو في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة (1987-2021)كان متقلبًا، مع فترات من النمو القوي أعقبتها فترات من الأزمات وعدم الاستقرار، حيث بلغ اعلى مستوى له في سنة 2014 بما قيمته 213.81مليار دولار ، ليبدأ في انخفاض تدريجي استمر لمدة خمس سنوات متتالية ليسجل ادنى مستوى له سنة 2020 بقيمة 145.01 مليار دولار ، وهذا راجع للتطورات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا و المتمثلة في انخفاض أسعار النفط و كذا اغراق الاقتصاد الجزائري في الركود حيث تراجع الإنتاج من 1.022 مليون برميل يوميًا في سنة 2019م إلى 897 ألف برميل يوميًا سنة2020 (وقائع الشرق الاوسط، 2021).

ليعاود الناتج الارتفاع سنة2021 بما قيمته 163.04 مليار دولار مع انتعاش أسعار الهيدروكربونات، حيث لازال قطاع المحروقات يلعب الدور الرائد في تحديد مستويات الإنتاج في الجزائر.

IV. الدراسة القياسية:

لدراسة أثر المبادلات التجارية على النمو الاقتصادي سوف نعتمد على منجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) والمطورة من طرف(Persan, 2001) ، حيث تستخدم في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات نظرا لسهولة تطبيقيها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي التي تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة.

1. نموذج الدراسة والمتغيرات:

لقياس أثر المبادلات التجارية الخارجية على النمو الاقتصادي، اعتمدنا على البيانات السنوية للبنك الدولي من 1987-2021، وعليه يمكن توصيف نموذج الدراسة كالاتي:

$$GDP = f (BC, REER, INF, GCF)... (1)$$

حيث:

GDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الامريكي) كمتغير تابع ، ويمثل النمو الاقتصادي.

- **المتغيرات المستقلة:**

BC: الميزان التجاري الخارجي للسلع و الخدمات ، ويمثل المبادلات التجارية الخارجية.

REER: سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

INF: التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون.

GCF: اجمالي تكوين راس المال المادي.

2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على نموذج ديكي فولر الموسع (ADF) ونموذج فيليبس بيرون (Pp)، حيث يعتمد الاختبارين على الفرضيات التالية:

H0: تعتبر السلسلة غير مستقرة (وجود جذر الوحدة).

H1: تعتبر السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر الوحدة).

نقبل الفرضية الصفرية في حال كانت القيمة المحسوبة للاختبار أكبر من القيمة الجدولية او بالاعتماد على قيمة الاحتمال للاختبار (Prob-Value)حيث نقبل فرض العدم إذا كانت قيمة Prob أكبر من 0.05. والنتائج موضحة في الجدول (01) الموالي:

الجدول (01): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

	ADF		PP	
	Level	**1st difference**	**Level**	**1st difference**
LGDP	-1.779082 (0.6926)	-4.033800 (0.0172)	-2.128270 (0.5124)	-4.137403 (0.0135)
LBC	-2.102111 (0.5263)	-5.662935 (0.0003)	-1.988652 (0.5865)	-6.198122 (0.0001)
LREER	-3.866394 (0.0248)	-	-7.464242 (0.0000)	-
LINF	-2.799192 (0.2073)	-7.610960 (0.0000)	-2.860112 (0.1873)	-7.610960 (0.0000)
LGCF	-1.893396 (0.6359)	-5.283441 (0.0008)	-2.006677 (0.5770)	-5.252440 (0.0008)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews12

يتبين من خلال الجدول ان نتائج كلا الاختبارين جاءت متوافقة، حيث نلاحظ ان السلاسل الزمنية لم تستقر في المستوى لان القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية والاحتمالات أكبر من 5%، وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية العدمية (H0) (اي ان السلسة الزمنية لها جذر وحدوي)، وبعد اخذ الفارق الاول تصبح هذه المتغيرات ساكنة أي انها متكاملة من الدرجة الأولى (I1)، باستثناء السلسلة الزمنية الخاصة بسعر الصرف الحقيقي فقد استقرت في المستوى (I0). وعليه، في هذه الحالة يمكن تطبيق منهجية ARDL.

وفقا لمعيار AIC، تم اختيار النموذج الأمثل ARDL (2,2,2,1,3) كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (03): النموذج الأمثل لفترات الابطاء

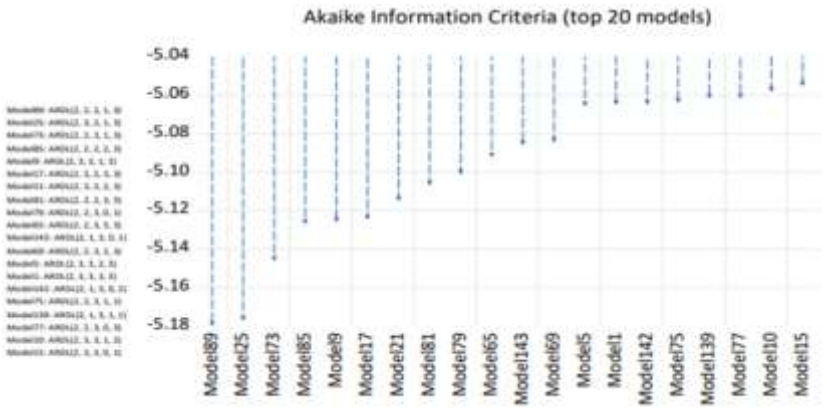

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Eview12

3. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bounds test):

يتم تطبيق اختبار الحدود للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال مقارنة قيمةF المحسوبة مع قيم F الجدولية عند مختلف مستويات المعنوية، حيث نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك في حالة F–stat أكبر من الحدود العليا للقيم الحرجة، ونقبل فرضية العدم في حالة قيمة F–stat اقل من الحدود الدنيا. نتائج اختبار الحدود موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (02): اختبار حدود التكامل المشترك (BoundsnTest)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.712381	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	32		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Eview12

تشير النتائج في الجدول ان إحصائية F المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأعلى لمستوى معنوية 5%و10% وعليه نرفض فرضية العدم (H0)، اي توجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

4. نتائج التقدير في المدة الطويل والقصير:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار الحدود، سوف نستخدم نموذج ARDL لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل وقصيرة الاجل.

1.4. تقدير معلمات الاجل الطويل للنموذج:

تظهر نتائج معلمات الاجل الطويل في الجدول الموالي:

الجدول (03): نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	.Prob
Long Run Equation				
LBC	0.142128	0.033108	4.292936	0.0005
LREER	-0.000959	0.068388	-0.014023	0.9890
LINF	-0.041567	0.008729	-4.761717	0.0002
LGCF	0.683341	0.062610	10.91431	0.0000
C	5.806612	0.522577	11.11149	0.0000
P (F–statistic) =0.00	**F–statistic= 184.18**	**R2=0.99**	**DW=2.50**	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Eview12

نلاحظ من خلال الجدول ان للنموذج قدرة تفسيرية جيدة وهذا ما يدل عليه معامل التحديد الذي بلغت نسبته 0.99، أي ان 99 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ترجع الى التغير الحاصل في مؤشرات كل من المبادلات التجارية، سعر الصرف الحقيقي، التضخم واجمالي تكوين راس المال المادي، اما 1% المتبقية فترجع الى متغيرات غير مشمولة في هذه الدراسة.

تشير نتائج التقدير في المدى الطويل الى ان إشارة معامل المتغير BC موجبة، وهو ما يؤشر على ان النمو الاقتصادي يتأثر باي زيادة في حجم المبادلات التجارية الخارجية، حيث ان الزيادة في هذه الاخيرة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة بمقدار 0.14% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل ، وهو ما يعتبر منطقيا من الناحية الاقتصادية ، حيث ان أي ارتفاع في حصيلة الميزان التجاري يمثل ايراد إضافيا لمخزون الدولة من العملة الصعبة، وهو ما يؤدي الى تحسن في ميزان المدفوعات و الذي بدوره يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

اما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي فقد جاءت معلمته سالبة وغير معنوية، أي عدم وجود تأثير على النمو الاقتصادي، ويمكن تفسير ذلك بعدم مرونة الصادرات والواردات للتغيرات في الأسعار باعتبار الجزائر دولة أحادية الإنتاج، أي عدم وجود تنوع في جهازها الإنتاجي ومعظم صادراتها من المحروقات، حيث ان هذه الاخيرة لا تتأثر بمستويات الأسعار المحلية وانما تتحدد أسعارها وفقا للأسواق الخارجية كونها تتأثر بأسعار البترول العالمية في المقام الأول.

كما تبين نتائج الجدول وجود أثر سلبي معنوي لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي، حيث ان الزيادة في معدل التضخم بمقدار 1% سيؤدي الى انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 0.04% على المدى الطويل. ويرجع ذلك الى ان ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى تقليل الإنفاق والاستثمار من قبل الشركات والأفراد، مما يؤدي إلى تقليل النشاط الاقتصادي وبالتالي تباطؤ النمو، علاوة على ذلك، فان ارتفاع معدل التضخم يؤدي الى خفض سعر صرف العملة مما يؤدي إلى تقليل الاستثمار الأجنبي ومنه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

اما بالنسبة لإجمالي تكوين راس المال فقد جاءت معلمته موجبة وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، حيث ان ارتفاع هذا الأخير بنسبة 1% سيؤدي الى ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.68% في المدى الطويل، ويمكن ارجاع ذلك الى السياسات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في شكل برامج تنموية وسلسلة من الاستثمارات بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم النمو الاقتصادي.

2.4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل:

الجدول (04): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob
Short Run Equation			
D (LGDP (-1))	0.612176	4.607592	0.0003
D(LBC)	0.139346	6.679623	0.0000
D (LBC (-1))	-0.091813	-3.438670	0.0031
D(LREER)	0.054939	1.729176	0.1019
D (LREER (-1))	-0.130784	-3.691978	0.0018
D(LINF)	-0.012372	-3.321682	0.0040
D(LGCF)	0.385471	6.925642	0.0000
D (LGCF (-1))	-0.248065	-3.468211	0.0029
D (LGCF (-2))	-0.125151	-3.785106	0.0015
Cointe (-1) *	-0.568206	-6.048988	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Eview12

يتبين من خلال الجدول والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والمرونات بين متغيرات النموذج، أن جميع المتغيرات ذات معنوية إحصائية عند مستوى 1 %باستثناء متغير سعر الصرف الحقيقي الذي كان له أثر موجب ولكن غير معنوي إحصائيا، في حين نجد أثر سلبي معنوي له في الفترة السابقة، وقد توزعت التأثيرات بين ما هو إيجابي وما هو سلبي، كما نلاحظ ان الزيادة في المبادلات التجارية بتأخر سنة سيؤثر عكسيا في النمو الاقتصادي. كما أظهرت نتائج الجدول ان معامل حد تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة العودة الى التوازن سالب (0.568-) ومعنوي احصائيا وهو ما يؤكد على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، ويشير هذا المعامل الى ان 57% من أخطاء الاجل القصير يتم تعديلها تلقائيا لبلوغ الاجل الطويل.

5. الاختبارات التشخيصية للنموذج:

الجدول (05): نتائج الاختبارات التشخيصية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:اختبار الارتباط الذاتي			
F-statistic	1.579854	**Prob. F(2,9)**	0.2384
Obs*R-squared	5.567857	**Prob. Chi-Square(2)**	0.0618
Heteroskedasticity Test: ARCH اختبار ثبات عدم التباين:			
F-statistic	1.459749	**Prob. F(1,28)**	0.2367
Obs*R-squared	1.485640	**Prob. Chi-Square (1)**	0.2229

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Eview12

الشكل (04): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

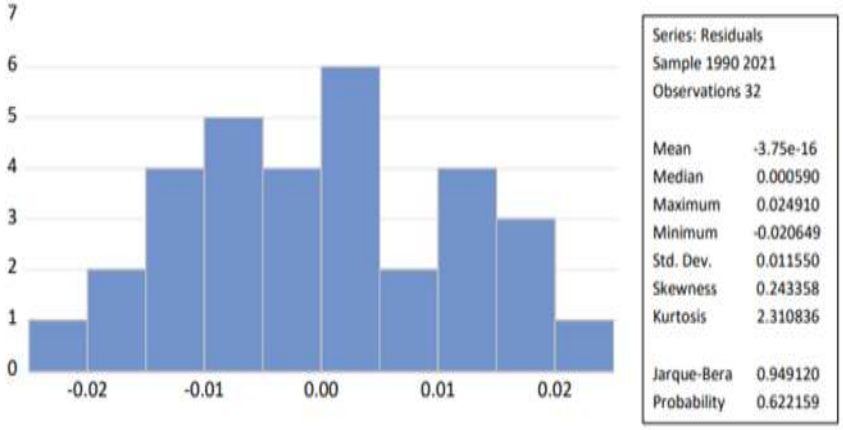

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Eview12

- **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:**

يتم ذلك من خلال اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM SQ). يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ إذا وقع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % فهذا يعني أن منحنى الخطأ يقع داخل مجال انحرافين معياريين (S2 ±) ومنه نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5 %وهذا يعني أن المعلمة مستقرة على طول فترة الدراسة (طالب، 2015).

الشكل (05): منحنى (CUSUM) و (CUSUM SQ)

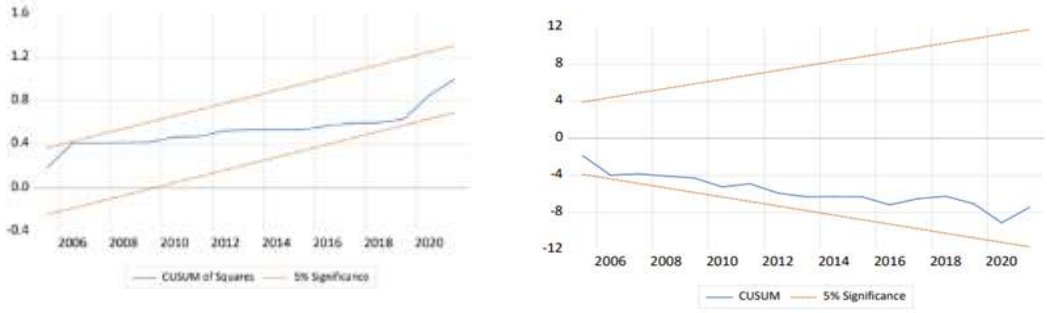

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Eview12

بعد اجراء جملة من الاختبارات الإحصائية يتبين من خلال النتائج ان النموذج خالي من مشكل عدم تجانس التباين، وحسب اختبار (LM test) فانه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، كما يظهر اختبار jarque BERA ان البواقي تتبع توزيعا طبيعيا، اما فيما يخص اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات فقد أظهرت النتائج ان الشكل البياني لاختبار (CUSUM) و (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ومنه نستخلص ان هناك استقرار في النموذج بين نتائج الاجل القصير والاجل الطويل.

الخاتمة:

استهدفت هذه الورقة البحثية دراسة أثر المبادلات التجارية الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1987-2021) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، **وقد اشارت النتائج** الى وجود أثر ايجابي للمبادلات التجارية على النمو الاقتصادي في كل من المدى الطويل والقصير. لكن وعلى الرغم من هذه العلاقة الطردية، إلا أن هذا النمو ناتج أساسا عن ارتفاع أسعار البترول، أي انه نمو اقتصادي ريعي كون الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات وعدم تنوع جهازها التصديري، وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات الخارجية وتغيرات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، مما يشكل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الجزائري في ظل المنافسة التجارية الدولية القوية.

بصفة عامة يمكن القول ان التبادل التجاري في ظل الهيكل الحالي للاقتصاد الجزائري (المرتكز على صادرات المحروقات) لا يمكن ان يؤدي بالضرورة الى تحقيق توازنات خارجية أو تحقيق نمو اقتصادي حقيقي، وعليه نقترح **التوصيات التالية:**

- تشجيع الشركات المحلية والأجنبية للاستثمار في قطاعات أخرى مثل قطاع الصناعات التحويلية والزراعة والصناعات الخدمية.
- تطوير بنية تحتية متطورة وموثوقة خاصة في مجالات النقل والاتصالات والطاقة المتجددة، اي الاستثمار في تحسين الطرق والسكك الحديدية والموانئ، إضافة الى تطوير شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتحسين إمكانية الوصول إلى الإنترنت.
- تحسين بيئة الأعمال وذلك من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم الدعم المالي والفني للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- يجب على الجزائر ان تعمل على تشجيع الابتكار والتكنولوجيا والاستثمار في البحث والتطوير عن طريق دعم الجامعات والمؤسسات البحثية والتقنية، بالإضافة الى تقديم الحوافز المالية والضريبية للشركات التي تستثمر في هذا المجال.
- تنمية السياحة من خلال تطوير صناعة السياحة والترويج لمناطقها الطبيعية والتاريخية والثقافية، وكذا تقديم الدعم للمشاريع السياحية الجديدة.

قائمة المراجع:

Lemtaouch Latifa , S. (2018). A Co-integration Analysis of Export Led Growth Hypothesis in Algeria (1970-2016). *4*(3), 717-726.

Badru Fuad Akanni , K. (2022). The impact of foreign trade on economic growth in Nigeria: 1990-2019. *Journal of Economic Growth*, *1*(16).

Khalid Usman, U. (2022). The Effects of Imports and Economic Growth in Chinese Economy: A Granger Causality Approach under VAR Framework. *Journal of Risk and Financial Management*, *15*(11).

Persan, M. S. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics, 16(3)*, 289-326.

Radha Raghuramapatruni, R. (2020). An Appraisal of the Impact of International Trade on Economic Growth of India- through the ARDL Approach. *International Journal of Economics and Business Administration, VIII*(2).

Shene Mohammad Kamaran Abdulla, H. (2019). An Analysis of Exports and Imports and Their Effect on the Economic Growth in Iraq. *Journal of Social Sciences*, *3*(2), 68-76.

امين حواس. (2021). *نماذج النمو الاقتصادي*. مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: جامعة ابن خلدون تيارت.

حاج احمد محمد، مداني حسام الدين. (2021). اثر المبادلات التجارية و الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية خلال الفترة 1990-2020. *مجلة ايليزا للبحوث و الدراسات*، *6*(2)، 50-69.

حفيظ الياس، حمزة علي. (2014). امكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو االقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي: حالة الجزائر خالل الفترة 1998-2010. *مجلة التنظيم و العمل، العدد 5*، ص 14.

خشيب جلال . (2014). *النمو الاقتصادي: مفاهيم و نظريات*. الجزائر: شبكة الالوكة.

دليلة طالب. (2015). الانفتاح التجاري وأثره على النمو االقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة" 1980 – 2013"– أطروحة دكتوراه غير منشورة. 292-291. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير– جامعة تلمسان، الجزائر.

عبد العظيم حمدي. (1996). *اقتصاديات التجارة الخارجية*. مصر: مكتبة زهراء الشرق.

محمد جلولي واخرون. (2021). اهمية التجارة الخارجية و تاثيرها على النمو الاقتصادي : دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018. *مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة*، *6*(2).

محمد عبد العزيز عجمية و اخرون. (2008). *التنمية الاقتصادية–المفاهيم و الخصائص–النظريات الاستراتيجيات– المشكلات*. مكتبة طريق العلم: مطبعة البحيرة.

موسى سعيد مطر و اخرون. (2001). *التجارة الخارجية*. عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع.

مولحسان ايات الله. (2011). المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر–مصر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. ص 148. جامعة الحاج لخضر–باتنة.

ناصر الدين قريبي واخرون. (2020). اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية خلال الفترة (1970–2016). *مجلة ابعاد اقتصادية، 10* (1)، 157–174.

وقائع الشرق الاوسط وشمال افريقيا. (2021). *الاقتصاد في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 10 1, 2023، من https://fanack.com/ar/algeria/economy-of-algeria/